مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1665-1683

الإعلام والحوكمة البيئية في الجزائر

Information and environmental governance in Algeria

نسرين نويري [1*] ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف، الجزائر
nouirinesrine31@gmail.com

أحمد حسين [2] ، جامعة الشاذلي بن جديد ، الطارف، الجزائر
hassaineahmed70@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 02-01-2023 تاريخ قبول المقال: 13-05-2023

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الإعلام والحوكمة البيئية في الجزائر، من خلال تبيان علاقة الحوكمة البيئية بالإعلام والإشارة إلى دور الإعلام كفاعل استراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ودراسة كل مفهوم على حدى، إذ لا يمكن الإستغناء عن الإعلام كدعامة أساسية لضمان الوعي بمشاكل البيئة والمشاركة في حمايتها، فمبدأ الإعلام صنّف كأهم آلية إجرائية منحها القانون للفرد لجعله مدركا لحالة البيئة التي يعيش فيها ومحاولة تحسينها وهذا ما تضمنّه القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فقد أقرّ المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية بمساهمة الأفراد والجمعيات في حماية البيئة وجعله عنصر فعال في صياغة القرارات البيئية.

الكلمات المفتاحية : البيئة ، التنمية المستدامة ، وسائل الإعلام ، الإعلام البيئي.

Abstract:

This paper addresses the topic of media and environmental governance in Algeria, by showing the relationship of environmental governance to media and referring to the role of media as a strategic actor in achieving sustainable development in Algeria, by examining each concept individually, since information cannot be dispensed with as a key pillar to ensure awareness of and participation in the protection of the environment's problems, The principle of information has been classified as the most important procedural mechanism granted by law to the individual to make him aware of the state of the environment in which he lives and to try to improve it, as provided for in Act No. 03-10 on the protection of the environment in the context of sustainable development. Algerian legislation recognizes the contribution of individuals and associations to environmental protection and makes it an effective element in the formulation of environmental decisions.

Key words : environment, sustainable development, media , environmental media.

* نسرين نويري

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1665-1683

مقدمة:

تعتبر البيئة من المواضيع التي حظيت باهتمام عالمي كبير، جراء الآثار السلبية المترتبة عنها، والتي تخل بالأمن البيئي، وتعتبر بداية سنوات السبعينات من القرن العشرين الانطلاقة الفعلية لتبلور الاتجاه الإنساني الداعي إلى ضرورة اتخاذ موقف متوازن وسليم في التعامل مع البيئة وعناصرها، باعتبارها المجال الحيوي لحياة الإنسان وضمان استمراره وتمتعه بأفضل المستويات المعيشية، وهو التوجه الذي تجسد وبشكل عملي انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 بمدينة ستوكهولم السويدية، والذي شكل أول صور الإجماع الإنساني العالمي حول ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها باعتبارها تراثا مشتركا للأجيال البشرية المتعاقبة، لتتوالى بعده المؤتمرات والندوات العلمية وتتعدّد النصوص والمواثيق القانونية المتعلقة بحماية البيئة وضرورة المحافظة عليها، وبالتالي كان من الضروري تغيير المعاملة بين الدولة والفرد وتغيير أنظمة الحكم، بالاعتماد على نظام الحكم الجيّد أو التسيير المحكم للمجال البيئي بالاستناد إلى عناصر الحكم الراشد المرتكز أساسا على مبدأي الإعلام والمشاركة، فتوفرهما في المجال البيئي يعني توفر الحوكمة البيئية وانعدامهما يعني بالتبعية انعدامها.

صنّف مبدأ الإعلام والمشاركة كأهم آلية من الآليات الإجرائية منحها القانون للفرد لجعله مدركا لحالة البيئة التي يعيش فيها ومحاولة تحسينها وهذا ما تضمنّه القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، فقد أقرّ المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية بمساهمة الأفراد والجمعيات في حماية البيئة وجعله عنصرا فعّالا في صياغة القرارات البيئية.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز قدرة الإعلام البيئي على التأثير في الجمهور للرسالة الإعلامية، والوصول إلى معرفة الإعلام والدور الذي يلعبه في نشر الوعي البيئي لدى الأفراد والجماعات، وتوضيح العلاقة بين الإعلام والبيئة من خلال إبراز الدور الذي يقوم به الإعلام البيئي في حماية البيئة والحفاظ عليها.

كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة ما المقصود بالإعلام البيئي، ومعرفة أهميته والأهداف التي يرمي إليها، ومعرفة طبيعة العلاقة بين الإعلام والحوكمة البيئية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالاعتماد على جمع المعلومات، والبحث في دراسة المفاهيم حول الحوكمة البيئية في الجزائر، والإعلام ومختلف وسائله، ومقوماته وأهدافه. والمنهج الاستقرائي التحليلي من خلال التعرض للنصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع في المواثيق والاتفاقيات الدولية. ونصوص التشريعات الوطنية.

انطلاقا مما سبق ذكره ونظرا لوجود علاقة وثيقة بين الحوكمة البيئية والإعلام، الأمر الذي أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر؟**

و للإجابة على هذا التساؤل اتبّعنا الخطّة الثنائية الموالية في مبحثين و هما كما يلي :

المبحث الأول: ماهية الإعلام والحوكمة البيئية.

المبحث الثاني: التكريس القانوني للحق في الإعلام البيئي على المستوى الدولي والإقليمي.

المبحث الأول: ماهية الإعلام والحوكمة البيئية

لقد تزايد اهتمام وسائل الإعلام بموضوع البيئة خلال السنوات الأخيرة غير أنّ التصدي لهذا الموضوع تميز في معظم الحالات بالغموض، فالمعالجات الإعلامية تكون إما عامة جدا تغشاها ضبابية إنشائية وإما محدودة في إطار ضيق مثل حملات النظافة وفي كلتا الحالتين هناك خروج عن المفهوم الأساسي للمسألة[1]. ولذا توجب علينا التطرق إلى مفهوم الإعلام في (المطلب الأول)، ومفهوم الحوكمة البيئية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الإعلام البيئي

يعرّف الإعلام بأنّه تقديم الأخبار والمعلومات التي ينبغي أن تكون دقيقة وصادقة للناس، التي تعكس الحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء، يفترض فيها أن تكون إيجابية وصائبة. في كل ما يهمهم من أمور.[2]

ويعرّف الإعلام أيضا على أنّه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة أو الحقائق الواضحة وبقدر صحة وسلامة المعلومات أو الحقائق بقدر ما يكون الإعلام في ذاته سليما قويا.

وعلى العموم فإنّ تعريفات الإعلام تشير في مجملها إلى أن الإعلام، عنصر خاص بالمعرفة، ويحدد حاجة اجتماعية هي ضرورة الاتصال بين أفراد الجماعة أو بين مختلف أجزاء المجتمع.[3]

[1]– سخري منال، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص 194.

[2]– سلامي أسماء، الإعلام والإتصال كفاعل إستراتيجي في إرساء مبادىء الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 3، العدد 25، السنة الثامنة، 2016، ص14.

[3]– سخري منال، مرجع سابق، ص 195.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1665-1683

الفرع الأول : تعريف الإعلام البيئي

ظهر مصطلح الإعلام البيئي تقريبا منذ سبعينات القرن الماضي، وأخذ هذا المصطلح بالتطور في المفهوم والإستخدام، فبعدما كان نقلا للخبر البيئي والإثارة الصحفية، أصبح له كيان قانوني وسياسات وخطط لتحقيق أهداف بيئية مختلفة.

وللتطرق إلى مفهوم الإعلام البيئي وجب علينا تعريف البيئة التي تعتبر " الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله وهي تشكل في لفظها مجموعة الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته ".

أولا: تعريف البيئة لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في العربية إلى المادة (بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء). (البيئة): المنزل وما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما.

ثانيا: تعريف البيئة اصطلاحا: تعددت وتنوعت المعاني والتفسيرات التي تناولت مفهوم البيئة وأهم تلك التعريفات ما يلي: "البيئة مجموعة العوامل البيولوجية والكيماوية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحة التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته".[1]

ثالثا: تعريف البيئة فقهيا: يعرّف الفقيه آلان بومبارد "Alan Momdard" البيئة على أنّها: "دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على التناقض داخل هذا العلم وذلك لكونه علما جديدا."

وفي نفس السياق نجد الدكتور ريكاردوس الهبر أستاذ العلوم البيولوجية فقد خصّ تعريف البيئة في كتابه (بيئة الإنسان) أنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية وهي وحدة إيكولوجية مترابطة"[2].

رابعا: تعريف البيئة تشريعيا: ولبيان المعنى القانوني لمصطلح البيئة في التشريعات الوطنية، نجد المشرع الفرنسي حيث أشار في القانون الصادر في 10 جويلية 1976 إلى البيئة على أنّها مصطلح يعبّر عن ثلاث عناصر هي الطبيعة (إنسان، حيوانات، نباتات)، موارد طبيعية (ماء، هواء، أرض، مناجم)،الأماكن والمواقع الطبيعية السياحية.[3]

أما المشرع الجزائري فقد انتهج نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، حيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا في إطار ضبطه لمفاهيم المصطلحات الخاصة بالقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة

[1]- حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2014، ص 22.

[2]- كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 11.

[3]- عبد العال الديربي، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة إلى دور المحكمة الدولية لقانون البحار، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، سنة 2016، ص 19.

في إطار التنمية المستدامة، حيث نصت المادة 04 الفقرة 08 في تعريفها للبيئة على أنّها "تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".[1]

أولا: التأصيل التاريخي للإعلام البيئي: الإعلام البيئي هو أحد تخصّصات الصحافة والإعلام، وقد بدأ يظهر بعد مؤتمر البيئة في ستوكهولم عام 1972، وقد اشتد اهتمام الأجهزة الإعلامية المختلفة بالقضايا البيئية نتيجة لمشكلات التلوث والكوارث البيئية التي طرأت في ذات الفترة الزمنية، مثل تحطم ناقلة النفط اموكو كانديسفي عام 1978 وحادثة المفاعل النووي في "ثري مايل ايسلند"[2]، وانفجار بئر النفط في خليج مكسيكو عام 1979 وكذلك الحوادث المتتالية الأخرى.

ومع كل هذا الاهتمام العالمي إلاّ أن حالة البيئة والطبيعة في تردي مستمر، وكثير من الجامعات في معظم البلدان العربية لا تركز على الإعلام البيئي في مساقاتها، ولا زال المواطن غافل عما يجري لمقومات وموارد حياته. ومع أنّ الإعلام البيئي معروف تماما في كثير من دول العالم الأخرى إلاّ أنه غير مفعّل بالقدر الذي يستحق.

فالإعلام البيئي هو"تلك الوسيلة أو الأداة التي تعمل على توضيح وإبراز المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف بالرسالة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية وتسليط الضوء على كل المشاكل البيئية من بدايتها وليس بعد وقوعها وينقل للجمهور المعرفة والاهتمام والقلق على بيئته."[3]

وتشير معظم الدراسات أنّ الاهتمام بالإعلام البيئي قد بدأ منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بستوكهولم عام 1972 حيث أصدر المؤتمر إعلانا دوليا لحقوق الإنسان والبيئة" لكل إنسان دون تمييز الحق في معرفة الأنباء والمعلومات البيئية بصورة صادقة وواقعية" تأكيدا على حق الإنسان في الإعلان البيئي الذي جاء ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[4]

ويعد الإعلام البيئي تخصصا جديدا في مجال الإعلام، بدأ ينمو في مطلع السبعينات المصطلح تعبير مركب من مفهومين، هما الإعلام والبيئة، فالإعلام هو "الترجمة الموضوعية والصادقة للأخبار والحقائق وتزويد الناس بها

[1]– أمحمدي بوزينة أمنة، الحماية الجنائية للبيئة، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 26و28.

[2]– حادثة **مفاعل ثري مايل** في الولايات الأمريكية المتحدة بتاريخ 28-03-1979 فقد قدر تعريض مليون شخص في دائرة نصف قطرها 82 كم بمعدل جرعة 15 ميكروسيفرت،(جاسم محمد جندل، تلوث البيئة، "أسبابه، أنواعه، مخاطره وعلاجه"، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2011، ص 165.).

[3]– توازي شافية، ياسة خوخة، دور الإعلام البيئي في حماية البيئة في الجزائر، دراسة حالة اذاعة تيزي وزو الجهوية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2020، ص 20.

[4]– سخري منال، مرجع سابق، ص 197.

بشكل يساعدهم على تكوين رأي صائب في مضمون الوقائع"، وأما البيئة فهي "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أرضا وماء وهواء، وتأثير الموجودات التي تؤثر على حياته"، ويعتبر الإعلام أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب المعرفة ونقلها على استعداد الجمهور نفسه للتفاعل معها في التوعية لنشر القيم الجديدة الخاصة بحماية البيئة أو الدعوة للتخلي عن سلوكيات ضارة بها.[1]

ثانيا: تعريف الإعلام البيئي لغة: مصطلح الإعلام هو مصدر للفعل أعلم، وهو العلم بالشيء بإخبار سريع أو الإطلاع على الخبر الذي هو مضمون الرسالة الإعلامية اطلاعا سريعا.

ثالثا: تعريف الإعلام البيئي اصطلاحا: يقصد بالإعلام نشر الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة، وتزويد الجماهير بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة، والحقائق الواضحة، التي يمكن التثبت من صحتها ودقتها[2].

ووفقا للمادة الثانية 02 من اتفاقية أروس الإعلام في المجال البيئي بأنه:" كل معلومة متوفرة في شكل مكتوب أو بصري، أو سفهي أو إلكتروني، أو أي شكل آخر يتضمن خالة عناصر البيئة كالهواء ومكوناته، المياه، الأرض، التربة، المناظر والمساحات الطبيعية والتفاعل بين هذه العناصر، التنوع البيولوجي ومكوناته لاسيما الأعضاء المحولة جينيا، كذلك الطاقة، المواد، الضجيج، الأشعة، الإجراءات الإدارية، الاتفاقيات المعنية بالبيئة، السياسات، القوانين والقرارات التي سيتم اتخاذها والتي قد تمس بالبيئة، الحالة الصحية للإنسان، أمنه وظروف معيشته، وحالة الأماكن الثقافية والبنايات التي يمكن أن تتأثر جراء حالة عناصر البيئة أو بسبب النشاطات المؤثرة على المحيط البيئي[3].

وعليه من خلال ما سبق يمكن تعريف الإعلام بالبيئي بأنّه: "عنصر أساسي في بناء الوعي البيئي ونشر مفهوم التنمية المستدامة، ونشر ثقافة الكوارث والوعي بها وبناء قدرات التكيف لدى الإنسان لمواجهتها مواجهة عقلانية".

الفرع الثاني : أهمية الإعلام البيئي

يلعب الإعلام البيئي دورا مهما في نشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع أفرادا وجماعات، إذ يعمل على نشر المعارف والخبرات والقيم الجديدة بالبيئة وحمايتها بعد عرض مختلف المشاكل التي تعاني منها والأسباب

[1]– عفيف علاء الدين، الإعلام والبيئة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 309.

[2]– بن مهرة نسيمة، الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2013، ص 8.

[3]– منى طواهرية، الحق في الإعلام البيئي بالجزائر: بين التكريس القانوني و واقع الممارسة، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، سنة 2021، ص 255.

التي تؤدي إلى نشر هذه المشاكل وزيادة حدتها، كما يدعو إلى التخلي عن السلوكيات الضارة بالبيئة وذلك بغرس قيم جديدة وسلوكيات إيجابية داخل المجتمعات.[1]

كما يجب التفرقة بين الوعي البيئي والتوعية البيئية ففي حين يشير المصطلح الأول إلى إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق معرفته بمكوناتها وما بينهما من العلاقات وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها "إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة" فإنّ التوعية البيئية تشير إلى تلك البرامج والنشاطات التي توجه إلى عامة الناس وإلى شريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية.[2]

الفرع الثالث: أهداف الإعلام البيئي

يهدف الإعلام البيئي إلى تنمية القدرات إلى تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما يتحقق معه تكييف وظيفي سليم اجتماعيا وحيويا للمواطنين، ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تعامل الإنسان مع محيطه وتحضيره للمشاركة في بمشروعات حماية البيئة والمحافظة على الموارد البيئية وأهمية تعاظم الإعلام البيئي ودوره في الإنذار المبكر ورصد أي خلل بيئي يحدث وتحريكه للرأي العام، وزيادة الوعي البيئي عند السكان.[3]

كما يهدف الإعلام البيئي إلى تشكيل الوعي البيئي بصورة إيجابية، ومتابعة مظاهر الإضرار بالبيئة، وكذلك مراعاة البعد البيئي في تغطية كافة وسائل الاتصال الجماهيري وتبني أساليب إعلامية جديدة لتغطية القضايا البيئية، ويهدف أيضا إلى تبني رؤية تستند إلى الإحساس بالمسؤولية المشتركة بين الجمهور والسلطات الرسمية. وتصحيح بعض المقولات والتصورات الغالبة في معالجة القضايا البيئية.[4]

ومن بين أهم الأهداف التي يسعى الإعلام البيئي تحقيقها ما يلي:

- ✓ تيسير المعرفة البيئية وكشف الحقائق المتصلة بالمشكلات البيئية وخطورتها، ومد المواطنين بكل المعلومات التي تساهم في المحافظة على سلامة المحيط البيئي الذي يعيشون فيه. ويقصد بالمعرفة البيئية مجموع المعاني والمفاهيم والأحكام والمعتقدات والتصورات الفكرية لدى الفرد عن البيئة ومشاكلها والمؤسسات المعنية سواء أكانت على المستوى المحلي أو القومي أو الإقليمي أو العالمي.
- ✓ غرس القيم البيئية التي تستهدف صيانة البيئة مما يواجهها من مشكلات، وما يتهددها من أخطار، من خلال التغلغل إلى جذور العلل الحقيقية في أسلوب حياة كل فرد.

[1]– توازي شافية، ياسة خوخة، مرجع سابق، ص 22.
[2]– سخري منال، مرجع سابق، ص198.
[3]– بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص 24.
[4]– سخري منال، مرجع سابق، ص 198.

- ✓ تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة، ومن بين أهم هذه الاتجاهات البيئية الايجابية:(الاتجاه نحو الاستغلال الراشد للموارد الطبيعية، الاتجاه المضاد حيال تلويث البيئة (الهواء، الماء، الغذاء).
- ✓ الاتجاه نحو حماية البيئة (من التلوث، والاستنزاف، والانحسار، وحماية البيئة من الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي فيها).
- ✓ ترشيد سلوك الإنسان الخاص بحماية البيئة ورعايتها بفهم ووعي، ودفعه إلى المشاركة الإيجابية بتبني سلوكيات معينة تؤدي إلى التقليل من الأخطار التي تتعرض لها البيئة، وتحمل مسؤولياته في الحفاظ عليها، ويتم ذلك من خلال إكساب المواطن اتجاهات وسلوكيات بيئية سليمة وإقناعه بترك اتجاهات وسلوكيات بيئية غير سليمة.
- ✓ طرح القضايا البيئية وتقديمها بصورة مبسطة وشاملة للجمهور، بهدف زيادة وعيهم بأبعاد ومخاطر هذه القضايا، وآثارها عليهم كأفراد، وتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة بالبيئة، وإعلامهم بكل جديد محليا وعالميا[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة البيئية

للخوض في مفهوم الحوكمة البيئية يتطلب الأمر تقديم و لو تعريف بسيط للحوكمة عموما ثم من خلال ذلك يتجلى في ما بعد تعريف الحوكمة البيئية :

الفرع الأول : تعريف الحوكمة البيئية

الحوكمة هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Governance Corporate ، أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح، فهي : " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

[1]– أحمد العابد أبو السعيد، زهير عبد اللطيف عابد، الإعلام والبيئة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 37.

كما تعرّف الحوكمة على أنّها مجموعة القوانين والنّظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أيّ عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو وحدات القطاع العام.[1]

وتعتبر الحوكمة البيئية مرادفا للتدخلات الرامية إلى التغيرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات وبشكل أكثر تحديد فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة من الآليات، الميكانيزمات التنظيمية والعمليات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج هذه السياسات.[2]

كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنّها: " مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة، فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية."[3]

ولقد كان الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية في البداية اهتماما عالميا ظهرت بوادره الأولى إثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم وهذا نظرا للتدهور الكبير الذي عرفته البيئة والذي كان انعكاسها ليس محليا وإنّما عالميا لهذا وجب أن يكون الاهتمام بالحوكمة البيئية على مستوى كل الدول، وتفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية.[4]

الفرع الثاني : نشأة الحوكمة البيئية

منذ ظهور الحوكمة لم تتوقف المحاولات لتحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولا وتحديدا، وأن يشمل الربط بين الجوانب السياسية للمفاهيم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الاتجاه نحو نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية. أما بخصوص نشأة الحوكمة البيئية، فبما أنّ موضوع البيئة ذاته هو مجال جديد وقضية حديثة الطرح سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي، بالتالي فالحوكمة البيئية حديثة النشأة مقارنة بالحكم الراشد في شتى المجالات الأخرى.

تتضمن الحوكمة البيئية ثلاث أطراف أساسية تتمثل في كل من الدولة التي برز دورها كفاعل أساسي للحوكمة البيئية بمبادرة الكثير من الدول في وضع المشاكل البيئية على جدول الأعمال السياسية، حيث دافع الإتحاد الأوروبي

[1]– ختال سهام، عدالة محمد، الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، سنة 2021، ص 401.

[2]– سخري منال، مرجع سابق، ص 91، 92.

[3]– رضا موسى، جمال بكيري، دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، سنة 2021، ص 166.

[4]– بن ابرهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015، ص 19.

خلال مؤتمر كيوتو لعام 1997 على فكرة حماية البيئة من خلال فرض الضرائب البيئية، بالإضافة إلى الطرف الثاني المتمثل في المجتمع المدني الذي تمّكن حيويته في قدراته على تأطير الأفراد وإشراكهم للعمل التطوعي في الشأن العام.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الحوكمة البيئية أضحى منظورا معرفيا جديدا في العلوم السياسية عقب إنتهاء الحرب الباردة نتيجة ل: – زيادة أهمية ظاهرة الحوكمة وتأثيرها على وسائل الضبط المتعارف عليها سواء على المستويات الوطنية أو حتى الدولية.

- الصعود الحاد للقضايا البيئية، الحديث عن القضايا البيئية ليس بالأمر الجديد وقد تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضايا مع نهاية القرن العشرين لأنّ جوهر هذه المشاكل البيئية العالمية مرتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وقد أكد مؤتمر ريودي جانيرو 1992 (قمة الأرض) من خلال بيانه اعتماد 67 مبدأ عاما توجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية على أهميتها.
- بروز مؤسسات المجتمع المدني في تحدي نظام الحكم العالمي والتي رأت أنّه يمثل بؤرة نواتها الأساسية دول ومنظمات قوية تمارس من خلاله هيمنتها وابتزازها للدول والمجتمعات الضعيفة.[2]

الفرع الثالث : علاقة الحوكمة البيئية بالإعلام البيئي

و يتجلى ذلك في مظهرين أساسيين :

أوّلا– الإعلام البيئي من مقتضيات الحكم الراشد:

لقد استخدم مصطلح الحكم الراشد لأول مرة سنة 1989 من طرف البنك الدولي للإشارة في تقريره المعنون بـ " إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام "حيث يرى أنّ الأزمة التي تعيشها المنطقة هي أزمة حكم وأنّ تحقيق التنمية الشاملة لا يقف على توفير الشروط الإقتصادية فحسب بل بتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. وتطبيق هذه السياسات وليس للسياسات نفسها ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد (الجيّد) بأنّه الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية.[3]

وتعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي لم يتم تداولها في البيئة، وذلك من خلال ارتباطها بآليات وإجراءات تهدف إلى الإصلاح الإداري والذي يعد أحد العناصر الهامة في نظام الحكومة، بحيث يساهم في ضبط العمل وتوجيه الإدراة نحو النجاح والتطور المستمر ذلك بالاعتماد على عناصر وآليات تحدّ من الحكم السيىء الذي يفتقر إلى الكفاءة والفعالية.

[1]– حمرون ديهية، الإعلام البيئي والمشاركة، دعائم الحوكمة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، سنة 2017، ص16 و19.

[2]– سخري منال، مرجع سابق، ص 85 و86.

[3]– سخري منال ، المرجع السابق ، ص 90.

فكما رأينا سابقا فإنّ الإعلام البيئي هي عملية يقوم بها مختصين في مجال الإعلام والبيئة لجعل الفرد مدركا وواعيا لوضعية البيئة التي يقطن فيها، والتي تحرك فيه روح المواطنة والرغبة في تحسين هذا الوسط من خلال المشاركة في صنع القرارات البيئية، ما يؤدي بصفة آنية إلى تطبيق مقتضيات الحكم الراشد الذي يعرف بحسن التسيير والتنفيذ، كما أشارت التقارير الدولية إلى أهمية الحصول على المعلومات ومدى شفافية الأنشطة الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية والإتجاه نحو المزيد من اللامركزية.[1]

ثانيا– الإنتقال من التنمية على حساب البيئة إلى التنمية البيئية المستدامة:

إنّ البعد البيئي هو الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة باعتبار البيئة هي مصدر مختلف الثروات الطبيعية وتفعيل الحوكمة البيئية هو ضرورة لابد منها لتحقيق تنمية مستدامة، كما أنّ تفعيل الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة يكون في إطار إستراتيجية مشتركة ومتكاملة أي بمعنى أنّه لابد من مشاركة كل الفواعل الوطنية والإقليمية والدولية في وضع إستراتيجية الحوكمة البيئية وهذا من خلال مقاربة التكامل (الشراكة بين مختلف الفواعل : الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.[2]

المبحث الثاني: التكريس القانوني للحق في الإعلام البيئي على المستوى الدولي والإقليمي

يتأسس الإطار العام لحق المواطن في الإعلام البيئي من أدوات قانونية مختلفة، تضمن له حرية الإطلاع والحصول على المعلومة بشكل عام بما في ذلك حق الإعلام البيئي.

المطلب الأول: التكريس القانوني للحق البيئي على المستوى الدولي

كرّس الحق في الإعلام البيئي على المستوى الدولي والإقليمي، وفي هذا الصدد أكد المؤتمر الدولي للبيئة البشرية الذي انعقد في استوكهولم عام 1972 على الحق في الإعلام البيئي، بمعنى حق كل إنسان دون تمييز أو تفرقة في أن يعرف الأنباء والمعلومات المتعلقة بالحقائق البيئية. كما أكد أيضا مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 في توصياته على أهمية وسائل الإعلام في الترويج لقضايا البيئة وحمايتها من كافة مظاهر التدهور. وتضمنت أيضا القوانين الداخلية للدول هذا الحق، ونصت في تشريعاتها المتعلقة بالبيئة، أو ذات الصلة بالبيئة، على حق كل فرد أو مؤسسة في الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالبيئة، ومن بين هذه التشريعات، التشريع الجزائري، الذي لم يغفل الإشارة إلى هذا الحق في بعض القوانين.[3]وينص المبدأ 23 من الميثاق الدولي للطبيعة ضمنيا على حق المشاركة والإعلام بقولها: " يمكن لكل شخص، ومع مراعاة الأحكام التشريعية لدولته، أن يشارك بصفة إنفرادية أو مع أشخاص آخرين في صنع القرارات التي

[1]– حمرون ديهية، مرجع سابق، ص 23.

[2]– بلعورة هجيرة، أبوبكر سالم، بلعوراة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة –الجزائر نموذجا،اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثاني، أفريل 2017، ص 121.

[3]– بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص 27.

تهم مباشرة البيئة، وفي حالة تعرض هذا الشخص لضرر فإنّه يحق له استعمال طرق الطعن للحصول على تعويض ". ويجد الحق في الإعلام البيئي سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي تكريسه وإقراره القانوني في العديد من النصوص القانونية الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة، ونجد منها إعلان سالزبورغ عام 1980 (Salzbourg) حول الإعلام والمشاركة في مجال حماية البيئة، الذي يعترف بحق كل شخص في بيئة صحية من نوعية تسمح بحياة كريمة ومتزنة ايكولوجيا وبمسؤوليته عن بيئته، كما يعتبر هذا الإعلان أنّ المواطنين وفي إطار السياسة الإعلامية يمثلون مصدر إعلام للمسؤولين السياسيين والإداريين وأنّهم يلعبون دورا هاما في الإعلام والتحسيس من أجل حماية البيئة.[1]

الفرع الأول: التكريس القانوني للحق في الإعلام البيئي في الجزائر

كرّس المشرع الجزائري على غرار العديد من الدساتير المقارنة حق الإعلام، من خلال تمكين المواطنين من الإطلاع والحصول على المعلومات والوثائق الإدارية وذلك بمقتضى التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 6 مارس 2016، حيث نصت المادة 51 من الدستور، على: " الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن." ومنه يكتسي هذا الحق ضمانة دستورية تجعله ضمن مجموعة الحقوق المكفولة بحماية النص الأسمى في الدولة، كما يفرض على السلطات المسؤولة على إنفاذه التزامات ضمانه للمواطنين وعدم التصرف فيه إلاّ بالحدود المبينة في الدستور وقد أحالت الفقرة الثالثة من نص المادة ذاتها على القانون تحديد كيفيات ممارسة هذا الحق.[2]

وقد أخصّ المشرع كذلك مسألة الإطلاع والحصول على المعلومات البيئية في الباب الثاني من القانون حماية البيئة 10/03 تحت عنوان "أدوات تسيير البيئة"، فتضمن فصلا كاملا حول الإعلام البيئي والحق فيه، إذ نصت المادة 6 منه على إنشاء نظام إعلامي شمولي يقوم هذا الأخير على تحديد شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو الخاص، وتبيان كيفيات تنظيمها وشروط جمع هذه المعلومات مع سبل إثبات صحتها كما نص أيضا على إنشاء قاعدة للمعطيات والمعلومات البيئية في مختلف المجالات سواء العلمية أو التقنية، الاقتصادية المالية وغيرها من الميادين الأخرى المشتملة على مصدر المعلومة البيئية سواء على الصعيدين الوطني أو الدولي.[3]

وجاء في المادة 08 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أنّه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي إن كانت بحوزته أو اطلع على معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير بصورة مباشرة أو

[1] – حمرون ديهية، مرجع سابق، ص 31.

[2] –أوكيل محمد أمين، الحق في الإعلام البيئي كدعامة لتكريس المقاربة التشاركية البيئية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد التاسع، مارس سنة 2018، ص 584.

[3] – مرغني حيزوم بدر الدين، مؤمن بكوش أحمد، اشكالات تطبيق الإعلام البيئي كآلية إجرائية لحماية البيئة في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 02، سنة 2021، ص 468.

غير مباشرة على الصحة العمومية، يستوجب عليه تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 نصت على ما يلي: " .. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون، ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص، الوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن المجلس تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين".

وما يلاحظ من خلال هذه المادة أنّ المشرع الجزائري قد اعترف للمواطنين بالحق في الإعلام البيئي والإطلاع ومشاركتهم في حماية البيئة، في حين يجب على البلدية أن تعلم مواطنيها بكل ما يتعلق بالبيئة وذلك يتم عن طريق الوسائل الإعلامية المتعددة[2].

الفرع الثاني: دور الإعلام كفاعل أساسي في إرساء الحوكمة البيئية

يهدف الإعلام في مجال البيئة إلى تحفيز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة وهذا يكون من خلال دفع الناس إلى العمل الشخصي وتشجيعهم على الحوار وإيصال آرائهم للمسؤولين، فالإعلام البيئي يدفع الجمهور إلى الانخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار وأنّ مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي إلى تعميم الوعي البيئي للحفاظ على موارد الطبيعة كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام.[3]

ويكمن دور الإعلام في إرساء مبادىء الحوكمة البيئية بما يلي:

- **الشفافية:** وتعني التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها مباشرة (المؤسسات، العمليات) أو توفيرها بشكل كاف.[4]حيث يلعب الإعلام البيئي قاعدة هامة يتم من خلالها إتاحة المعلومات البيئية لكافة الجهات المعنية وللجمهور بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب.
- **المشاركة:** فوسائل الإعلام البيئي شريك هام في المجال البيئي خاصة في ظل ما تنادي به منظمات الحكم الراشد وذلك من خلال دورها في التربية البيئية، التوعية، والإعلام والتوجيه.[1]

[1]- كلتوم صدراتي، الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في ظل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2020 ، ص 925.

[2]- راجع القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد رقم37، ص8.

[3]- عوادي مصطفى، دور تكنولوجيا المعلومات في إرساء مبادىء الحوكمة البيئية من منظور الإعلام والإتصال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، ديسمبر 2018، ص 466.

[4]- سخري منال، مرجع سابق، ص 101.

- **سيادة القانون:** ويتحقق بتطبيق النصوص القانونية البيئية وكذا النصوص ذات الصلة بالبيئة بصورة عادلة ودون أي إقصاء لأفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان. [2]

وقد أولى المشرع الجزائري مبدأ الإعلام والمشاركة مكانة هامة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث اعتبره من الأهداف الأساسية التي يرمي هذا القانون لبلوغها، كما يبدو من نص الفقرة السادسة من المادة الثانية منه: تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على الخصوص إلى مايلي: ..."تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة". فالحق في الإعلام والإطلاع على المعلومة يمّكن المواطنين من معرفة المخاطر البيئية والعمل على الوقاية من تفاقمها، فضلا عن كونه شرط مسبق للمشاركة في صنع القرار البيئي، وعلى هذا الأساس يبدو لنا وعي المشرع لحقيقة الترابط العضوي والوظيفي بين كلا من حق الإعلام، والمشاركة في تسيير الشؤون العامة، حيث قرنهما معا واعتبرهما من المبادىء الأساسية التي يقوم عليها قانون حماية البيئة.[3]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الحوكمة البيئية في الجزائر

هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بالحوكمة البيئية في الجزائر تشكل حاجزا في تحقيق مبادىء الحوكمة البيئية وهذه التحديات ناتجة عن اعتبارات بيئية اجتماعية واقتصادية وسياسية منها.

الفرع الأول : التحديات البيئية الإقتصادية

ترتبط المشكلات البيئية بتاريخ ومسار التنمية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية خلال سنوات منذ الاستقلال لاسيما سياسات التصنيع والإسكان والتي أدت في سنوات السبعينات والثمانينات إلى الهجرة من مناطق الريف إلى الحضر مما أدى إلى إنفجار ديمغرافي يصعب التحكم فيه، كما شهدت سنوات العشرية السوداء أين انعدم الأمن بالبلاد وأدى إلى تفاقم الوضع حيث تم تدمير العديد من المباني التاريخية والجديدة وحرق مساحات كبيرة من البيئة الطبيعية لاسيما الغابات، كما فقدت الحكومة السيطرة على الهجرات من الريف نحو المدينة وأصبحت الحياة بالمدن الجزائرية الكبرى

[1]– دريد حنان، حمايدية مروة، دور الإعلام التنموي في إرساء المواطنة البيئية وتحقيق الرشادة البيئية، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، ديسمبر 2018، ص 80.

[2]– عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، أعمال ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص 5.

[3]– أوكيل محمد أمين، مرجع سابق، ص 550.

تعرف إنتشارا للتلوث بكل أنواعه بسبب الانبعاثات الصناعية ووسائل النقل، إلى جانب عمليات صب الملوثات الكيماوية والعضوية في البحر والوديان مما أدى إلى تدهور نوعية المياه البحرية، الشاطئية، والسطحية.[1]

تعاني الجزائر من نقص في الأدوات والآليات اللازمة لإدارة الأراضي والتي تمكنّها من ترشيد استغلالها أين يتم تدميرها ايكولوجيا بسبب تلوث الأراضي الصناعية والحضرية وعامل الرياح والانجراف وتدهور الغطاء الغابي نتيجة النمو السكاني واستخدام الأشجار في المتطلبات الحياتية (التدفئة، إزالة الغابات) مما يؤدي إلى تدهور الأراضي وتعرضها للتصحر وكذلك تهديد حرائق الغابات.

- محدودية الموارد المائية وانخفاضها من حيث الجودة ما يجعلها مهددة بأشكال مختلفة من التلوث إلى جانب غياب الاستغلال العقلاني للموارد، التحضر العشوائي بالمناطق الساحلية وعدم وجود سياسة متكاملة لإدارة الموارد المائية مما أثر على البيئة.
- غياب الرقابة على المناطق الصناعية و الحضرية والتي تعتبر مصدرا لانبعاثات الملوثة كما تشكل تهديدا على الصحة العمومية.
- الإفراز الهائل للمخلفات والنفايات التي تقدر سنويا ب 278 كغ وغياب إستراتيجية فعالة لإدارة التدوير والرسكلة.
- إتباع نموذج تصنيع غير مستدام بيئيا.
- الافتقار إلى سياسة متسقة بشأن الأراضي.[2]

الفرع الثاني : التحديات السياسية والقانونية

يبقى تدخل المجتمع المدني في مجال حماية البيئة بالجزائر ضعيفا مقارنة مع غيرها من الدول التقدم الحاصل في إطار الحوكمة البيئية، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى ضعف تركيبة تنظيمات المجتمع المدني عامة نظرا لأنّها تعاني من أزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية أمام وجود العديد من القوى في المجتمع التي عجزت المؤسسات السياسية إلى جانب أزمة التكامل، حيث تشير العديد من الدراسات التي بحثت في طبيعة المجتمع المدني بالجزائر بأنّ البنى التقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والانقسامات الجغرافية والطبقة والتي تشكل تهديدا للبنى الاجتماعية والسياسية للمجتمع.[3]

- افتقار تنظيمات المجتمع المدني لعلاقات تمتاز بالشفافية مع الجهات الرسمية كما أنّ المساعدات المالية الرسمية تفتقر للشفافية، إلى جانب قانون منع التمويل الأجنبي خارج البلاد.

[1]– سخري منال، الحوكمة البيئية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 07، العدد 01، ص 54.

[2]– بوعراقية سامي، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص 83.

[3]– بوعراقية سلمى ،المرجع السابق ، ص 85.

- انعدام الثقة بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة لاسيما تلك التنظيمات والتي تسعى لفرض استقلاليتها وسياساتها أمام إرادة الدولة ومحاولة الأخيرة فرض منطق الوصاية على المجتمع بتنظيماته المختلفة والذي يعود إلى الإرث التاريخي والسياسي للدولة.[1]

خاتمة

تناولت الدراسة موضوع الإعلام والحوكمة البيئية في الجزائر وهذا من خلال تطرقنا إلى تعريف الإعلام والحوكمة البيئية ونشأتها وكذا تبيان دور الإعلام في إرساء الحوكمة البيئية في الجزائر والتحديات التي تواجه الحوكمة البيئية في الجزائر. حيث نخلص إلى النتائج التالية:

1-تضيف الحوكمة البيئية أمام تنامي التوجه العالمي مسارا جديدا في سياسات الدول للتشجيع على تبني الاستدامة من خلال السياسات الخضراء، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة.

2-يستند مبدأ الإعلام إلى جعل الجمهور مدركا لكل المسائل البيئية، أين تلتزم الجهات الإدارية بنشر كل تصرف قانوني له أثر على البيئة إلاّ ما استثني بنص قانوني، مما يؤدي إلى إشراك الفرد في مجال صنع القرار.

3- أقرت معظم تشريعات العالم بمبدأ الإعلام والمشاركة ضمن قوانينها الداخلية اقتباسا من النصوص الدولية العالمية بما فيها مؤتمر ستوكهولم عام 1972، إعلان ريودي جانيرو عام 1992، التي ساهمت في إنارة الطريق للدول لصياغة قوانينها البيئية الداخلية، مع العلم أنّ درجة هذا التكريس يختلف من بلد لآخر نظرا لاختلاف نظام الحكم.

4- للحوكمة البيئية المعاصرة مفهوم هجين يساعد على إعطاء مفهوم متطور للحوكمة البيئية يدمج كل العناصر في إطار تفاعلي، من أجل إثبات قيم المساءلة والشفافية والمشاركة في الحوكمة.

و بناء على هذه النتائج فإنّنا نقدم التوصيات التالية :

- ✓ إدخال البعد البيئي في كل الخطط والبرامج التنموية.
- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية.
- ✓ استحداث منظومة قانونية تسمح من معرفة آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية البيئية.
- ✓ أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئية وبالإمكان الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وضرورة المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية في مجال البيئة والاستفادة من النقاشات والتوصيات التي تنتج عنها.

[1]- سخري منال، الحوكمة البيئية في الجزائر، مرجع سابق، ص 56.

- ✓ زيادة الوعي البيئي لدى الجماهير عن طريق الاهتمام بالتوعية البيئية في جميع وسائل الإعلام بالمشاركة مع المؤسسات والإفراد ذوي الاختصاص عن طريق إعداد برامج تبث من خلال الإذاعة والتلفاز مع تغطية صحفية للمواضيع البيئية تستهدف كافة شرائح المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- أمحمدي بوزينة أمنة، الحماية الجنائية للبيئة، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

2- سخري منال ، السياسة البيئية في الجزائر بين المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017.

3- عفيف علاء الدين، الإعلام والبيئة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

4- حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2014.

5-حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2014.

6- كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

7- جاسم محمد جندل، تلوث البيئة، "أسبابه، أنواعه، مخاطره وعلاجه"، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2011.

8- أحمد العابد أبو السعيد، زهير عبد اللطيف عابد، الإعلام والبيئة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- بن ابرهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015.

2 - بن مهرة نسيمة، الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 01، 2013.

3 – توازي شافية، ياسة خوخة، دور الإعلام البيئي في حماية البيئة في الجزائر، دراسة حالة إذاعة تيزي وزو الجهوية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2020.

4 – حمرون ديهية، الإعلام البيئي والمشاركة، دعائم الحوكمة البيئية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، سنة 2017.

ثالثا: المقالات

1– أوكيل محمد أمين، الحق في الإعلام البيئي كدعامة لتكريس المقاربة التشاركية البيئية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد التاسع، مارس سنة 2018.

2– بلعورة هجيرة، أبوبكر سالم، بلعوراة الزهراء، إسهامات الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة – الجزائر نموذجا،اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثاني، أفريل 2017.

3– ختال سهام، عدالة محمد، الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، سنة 2021.

4– دريد حنان، حمايدية مروة، دور الإعلام التنموي في إرساء المواطنة البيئية وتحقيق الرشادة البيئية، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، ديسمبر 2018.

5– رضا موسى، جمال بكيري، دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 02، سنة 2021.

6– سخري منال، الحوكمة البيئية في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 07، العدد 01.

7– سلامي أسماء، الإعلام والإتصال كفاعل إستراتيجي في إرساء مبادىء الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة قسنطينة 3، العدد 25 ديسمبر 2016، السنة الثامنة.

8– عوادي مصطفى، دور تكنولوجيا المعلومات في إرساء مبادىء الحوكمة البيئية من منظور الإعلام والإتصال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، ديسمبر 2018.

9- كلتوم صدراتي، الإعلام البيئي كآلية لحماية البيئة في ظل قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، سنة 2020.
10- مرغني حيزوم بدر الدين، مؤمن بكوش أحمد، اشكالات تطبيق الإعلام البيئي كآلية إجرائية لحماية البيئة في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 02، سنة 2021.
11- بوعراقية سامي، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021.
12- منى طواهرية، الحق في الإعلام البيئي بالجزائر: بين التكريس القانوني و واقع الممارسة، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، سنة 2021.

رابعا: أشغال الملتقيات

1- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، أعمال ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008.